

النهضة تقود حملة تشكيك في حكومة الفخفاخ

استغلال أزمة كورونا واعتصام الكامور لتأجيج الشارع التونسي ضد الحكومة حديثة العهد



يد تصافح وأخرى تناور

في مواجهة التذاتيات الاجتماعية والاقتصادية لتفشي الوباء، مطالباً بتشريعات استثنائية.

وقال قيس سعيد إن على السلطة التشريعية إقرار حزمة من القوانين تمكن السلطة التنفيذية من أداء مهامها

رئيس الجمهورية قيس سعيد بخطاب للتونسيين ليلة الثلاثاء ردّ في جزء منه على تحركات رئيس البرلمان.

براسيها، فإن رئيس مجلس النواب موجود. وتلقت السلطة التنفيذية هذه الإشارات سريعا بعد أن توجه

تكشف تحركات حركة النهضة الإسلامية في أول أزمة تعترض حكومة إلياس الفخفاخ، المشاركة فيها، عن غياب مبدأ التضامن الحكومي. فبعد مساندتها لاعتصام الكامور وتحميلها الحكومة مسؤولية الاستجابة للمطالب الاجتماعية القديمة ومحاولة رئيسها ورئيس البرلمان راشد الغنوشي تجاوز صلاحيات السلطة التنفيذية، لم تستبعد أطراف سياسية أن تكون الحركة تقود حملة تشكيك في قدرة الفخفاخ على التصدي للآزمات تمهيدا لإسقاطه.

تونس - تقود مواقع تواصل اجتماعي محسوبة على حركة النهضة الإسلامية منذ وصول وباء كورونا إلى البلاد حملة تشكيك في قدرة حكومة إلياس الفخفاخ على مواجهة التذاتيات الاجتماعية والاقتصادية لتفشي الوباء.

والتي تقود الأطراف المحسوبة على حركة النهضة سريعا مساندة حزبهم لاعتصام الكامور في محافظة تطاوين، جنوب البلاد، ومطالب حكومة الفخفاخ بالاستجابة لمطالب المحتجين التنويرية، لتتخطى في حملة تشكيك واسعة وصفها مراقبون بأنها ممنهجة وتستهدف شخص رئيس الحكومة.

وترى أوساط سياسية أن حركة النهضة الإسلامية في الحكم، تريد استغلال الوضع المتنازع حاليا على الصعيد الصحي والاقتصادي لإحراج حكومة الفخفاخ.

وقال القيادي في حزب نداء تونس منجي الحريايوي في تصريح لـ "العرب" إن "أطرافا سياسية تحاول استغلال هذا الظرف بما فيها حركة النهضة للركوب على الأحداث".



منجي الحريايوي

حركة النهضة تضع العصا في عجلة الحكومة

وأكّد الحريايوي أن "النهضة غير راضية على الحكومة وعلى توجهات رئيس الجمهورية قيس سعيد أيضا وتحاول تسجيل تسقط سياسية واستغلال الأزمة لصالحها".

وأقر القيادي في الحزب بان "النهضة تضع العصا في عجلة الحكومة"، إلا أنه اعتبر أن "الظرف غير مناسب للمناكفات السياسية". ودعا الجمع إلى "التضامن والتعالي على الصراعات الضيقة".

واعتبر الخبير الاقتصادي ووزير التجارة الأسبق محسن حسن، أن تحسن الوضع الاقتصادي في تونس يبقى رهين الاستقرار السياسي، مقلّلا من قدرة الحكومة على القيام بإصلاحات هيكلية

كورونا تدفع عبير موسى إلى التخلي عن راديكاليته

فيها حركة النهضة الإسلامية، بل ذهبت إلى "عدم الاعتراف براشد الغنوشي رئيسا للبرلمان التونسي". وتمثل كتلة الحزب الدستوري الحر بالبرلمان أحد مكونات المعارضة "الشرسية" للسياسات الحكومية خصوصا "أجندات حركة النهضة".

وكان حزب قلب تونس، المعارض بشدة للحكومة، قد تمّن في بيان صادر عنه اتصال رئيسه نبيل القروي برئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، حيث عبر خلاله عن مساندة الحزب للأمشروطة للحكومة في حربه لاحتواء تفشي فيروس كورونا.

فيسبوك إلى أن الاجتماع يندرج في إطار تفاعل الحكومة مع الأحزاب. ويرى مراقبون أن حضور رئيسة الحزب الدستوري الحر في اجتماعات برلمانية يقودها خصمها السياسي راشد الغنوشي، خطوة إيجابية تضع الخلافات السياسية جانبا، في وقت تحتاج فيه البلاد تظافر جميع الجهود لمحاصرة وباء كورونا.

ومنذ صعودها إلى البرلمان التونسي ونجاح حزبا في الانتخابات التشريعية الفارطة (17 مقعدا برلمانيا)، دأبت رئيسة الحزب على مقاطعة كل الاجتماعات الحكومية التي تشارك

كانت سجلت حضورها في لقاء رؤساء الكتل النيابية الخمس، الذي أشرف عليه رئيس البرلمان راشد الغنوشي بحضور وزير الصحة (وزير النهضة) عبد اللطيف المكي.

والأرياء، وقفت عبير موسى خلف راشد الغنوشي خلال إدلائه بتصريحات لوسائل الإعلام المحلية حول ما تم تدارسه في اجتماعه برؤساء الكتل النيابية، ما اعتبر تحولا راديكاليا في موقفها الحاد تجاه حركة النهضة وممثلها. وأشارت موسى في تدوينة نشرتها على الصفحة الرسمية للحزب بموقع

تونس - أكدت رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى الخميس أنها تلقت دعوة لحضور اجتماع رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخفاخ بالأحزاب لتدارس سبل التصدي لفايروس كورونا والاستماع إلى المقترحات السياسية في الغرض.

وعلى عكس مواقفها السابقة المناوئة للحكومة (وحركة النهضة من مكوناتها)، فإن موسى لم تعلن رفضها لهذه الدعوة، فيما ذهب مراقبون إلى ترجيح حضورها هذا الاجتماع، الذي يعقد الجمعة، بعد أن

مدير تداهل دعوات

ترحيل المهاجرين المغاربة

للتوجه من هناك عبر رحلات بحرية إلى أماكن إقامتهم بمختلف المدن الإسبانية. وانتقد زعيم حزب فوكس سانتياغو أباسكال، القرار المغربي القاضي بإغلاق النقل الجوي والبحري والبري من مكافحة تفشي فايروس كورونا.

وقال أباسكال "حان الوقت لإعادة المهاجرين غير النظاميين القادمين من مختلف مدن المغرب، بالنظر إلى استعدادهم من الرعاية الصحية المجانية".



سانتياغو أباسكال

يجب إعادة المهاجرين غير النظاميين القادمين من المغرب

وتشير تقارير أن مواقف الحزب اليميني المتطرف ضد المهاجرين المغاربة سواء النظاميين أو غير النظاميين قد تعاضت، عقب قرار المغرب بإغلاق المعابر التجارية في سبقة ومليبية المحتلّين، ومنع التهريب من خلالها. وراسل خوان فيفاس، رئيس حكومة سبقة المحتلة، بيدرو سانتشيز، رئيس الحكومة المركزية في مدريد، بطالب بالتدخل العاجل لإنقاذ الوضع المتنازع، سمحت للسائح الإسباني بعبور الحدود المصطنعة مع سبقة ومليبية المحتلّين،

مدير - تجاهلت السلطات الإسبانية دعوات اليمين المتطرف لترحيل المهاجرين المغاربة غير النظاميين المتواجدين على التراب الإسباني، في إطار إجراءات مكافحة تفشي فايروس كورونا.

وقال وزير الداخلية الإسباني فيرناندو غراندي مارلاسكا، إن إسبانيا حريصة على صحة جميع المتواجدين فوق ترابها بغض النظر عن جنسياتهم، مؤكدا أن علاقات إسبانيا مع المغرب تحظى بأهمية بالغة على جميع الأصعدة، وأن هناك تنسيقا فعّالا بين البلدين.

وجاء رد المسؤول الحكومي في ندوة صحافية للإعلان عن إغلاق حدود بلاده لمحاصرة انتشار فايروس كورونا، بعدما دعا زعيم حزب "فوكس" اليميني المتشدد، سانتياغو أباسكال، إلى ترحيل المهاجرين المغاربة غير النظاميين، على ضوء دعايات فايروس "كوفيد-19"، على اعتبار أن الوضع الاجتماعي المتنازع والمنظومة الصحية المنهارة في إسبانيا.

وتعيش إسبانيا الجارة الشمالية للمغرب مرحلة حرجة بفعل حالة فرانسوا هولاند، من احتواء التذاتيات التاريخية بين الطرفين، الأمر الذي يترشح مشروع القانون المذكور للعلاقات الثانية إلى مزيد من التوتر في المستقبل، لاسميا في ظل مخاوف باريس من صعود تيار في السلطة الجزائرية يناهض النفوذ والمصالح الفرنسية.

مشروع قانون لتجريم الاستعمار يثير جدلا في الجزائر

صابر بلدي

في الجمهورية الجديدة، لرفع الحجر على مشروع قانون تجريم الاستعمار، وإعادة إحياء المطالب السيادية للدولة الجزائرية، حول ضرورة "الاعتراف والاعتذار" عن الحقبة الاستعمارية مقابل أي علاقات ثنائية سليمة وعادية بين الجزائر وفرنسا.

دوائر نافذة معروفة بولائها لفرنسا تؤدي دور الرقيب على من يضر بمصالح فرنسا في الجزائر وتعطل القانون منذ العام 2006

وتعتبر التركة التاريخية أكبر المعوقات التي حالت دون بعث علاقات ثنائية متطورة بين الجزائر وباريس، رغم المصالح المشتركة والاتفاقيات المبرمة بين البلدين وحجم التبادل التجاري والاقتصادي، حيث تبرز في كل مرة مناقفات بين الطرفين فرضت منطق التذبذب والشك في العلاقات المذكورة.

ولم تستطع الفترات الهادئة نسبيا لتلك العلاقات خلال حقبة الرئيس بوتفليقة وجالك شيراك، وبدرجة أقل فرانسوا هولاند، من احتواء التذاتيات التاريخية بين الطرفين، الأمر الذي يترشح مشروع القانون المذكور للعلاقات الثانية إلى مزيد من التوتر في المستقبل، لاسميا في ظل مخاوف باريس من صعود تيار في السلطة الجزائرية يناهض النفوذ والمصالح الفرنسية.

إسلامي يتبنّى الخطاب الديني والقومي، وقد تم تعيينه على رأس الغرفة بدفع من الرجل القوي في الدولة، وقائد أركان الجيش الراحل الجنرال أحمد قايد صالح، الذي دعم خطابا مناهضا للنفوذ الفرنسي في البلاد، إلا أن الرجل ما زال يتلصق في عرض المشروع على النقاش العلني.

وكان 120 نائبا بالمجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان المتكون من 462 نائبا)، قد طالبوا رئيسه سليمان شنّين، بمباشرة الخطوات القانونية لمناقشة مشروع القانون المذكور، وقد جرى إيداع مشروع تجريم الاستعمار نهاية شهر يناير الماضي، لدى رئاسة البرلمان، إلا أن الوثيقة تسير بوتيرة بطيئة ولم يتم برمجتها للنقاش، مما يطرح فرضية تدخل جهات عليا نافذة للحيلولة دون سنّ القانون المذكور.

وجاء قرار تعليق نشاط البرلمان بغرفتيه بسبب وباء كورونا، ليعطل مشروع القانون مجددا، لكن إصرار عشرات النواب على المضي به إلى أبعد الحدود، وتوعدوا بإعادة إنارته بمجرد أول عودة إلى النشاط العادي للهيئة التشريعية.

وشدد النائب البرلماني كمال بعربي، على أن دوائر نافذة معروفة بولائها لفرنسا تؤدي دور الرقيب على كل ما يضر المصالح الفرنسية في الجزائر، وأن تعطيل القانون منذ العام 2006، يمثل إحدى الانتكاسات التي منيت بها السيادة الوطنية، بسبب خضوع مؤسسات نظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، للنفوذ الفرنسي. ويعوّل المتحدث على ما أسماه بـ"تغيير المعطيات والتوجهات

لفرنسا. وضغطت منظمة المجاهدين (قدماء المحاربين) بكل ثقلها الرمزي والتاريخي، من أجل إعادة تفعيل المشروع خلال الأشهر الأخيرة، وأجرت اتصالات عديدة مع رئيس الغرفة الأولى للبرلمان (المجلس الشعبي الوطني) سليمان شنّين، من أجل تفعيل الوثيقة المعطلة منذ عدة سنوات.

ويتعلق الأمر بمشروع قانون يجرم الاستعمار بجميع أشكاله وصنوفه، لاسميا الحقبة الاستعمارية التي عاشتها الجزائر على أيدي الفرنسيين (1830-1962)، وذلك ردا على القانون الفرنسي الصادر العام 2005، بإيعاز من الرئيس السابق نيكولا ساركوزي، والقاضي بما عرف بـ"الرسالة الحضارية للجيش الفرنسي خارج حدود البلاد". ورغم أن رئيس الغرفة البرلمانية ينحدر من تحالف



مشروع قانون لرد الاعتبار